

جنيف 10 سبتمبر 2018

فخامة الرئيس الباجي قائد السبسي، رئيس الجمهورية التونسية

نكتب إليكم بالنيابة عن منظمة تحالف المسلمين الغير اقصائيين،
والأفراد والمنظمات من الموقعين والموقعات من مختلف المجتمعات الإسلامية.

إن الموقعين والموقعات على هذه الرسالة، وبعد دراسة متأنية لتقرير لجنة الحريات الفردية والمساواة وتوصياتها، ولا سيما بشأن
المساواة في الميراث بين الرجال والنساء ، يعلنون عن دعمهم وتأييدهم وثنائهم لتونس لإطلاقها قوانين وسياسات تماشي مع مبادئ
المساواة بين الجنسين والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

إن خطوتكم هذه قدمت مثلاً ونموذجاً رائداً قيادياً داخل العالم الإسلامي وسوف تشجع المسلمين والمسلمات في جميع أنحاء العالم على
السعي قدماً في ترسيخ القواعد المؤسسية للإصلاح السياسي والقانوني، واعتماد شكل من أشكال الإسلام الذي يعكس بشكل أكثر دقة
مبادئ العدالة والمصالح المجتمعية المتضمنة في جوهره. إنه من الأهمية بمكان توفير الحماية للمرأة من التمييز الاقتصادي وتمكينهن،
كي يساهمن بشكل كامل في التنمية البشرية، والسياسية، والاجتماعية، والإقتصادية والثقافية للمجتمع، جنباً إلى جنب مع الرجال.

ويوصفنا منظمة إسلامية عالمية شاملة ، فإننا نفهم تماماً التحديات التي تواجهها البلدان ذات الأغلبية المسلمة في تنفيذ الإصلاحات
الديمقراطية ، لا سيما في الأمور المتعلقة بالمرأة في الإسلام. وندرك أيضاً أن هذه الإصلاحات لن تكون فعالة بدون نشر وعي عام،
يسير جنباً إلى جنب مع نشر رؤى وتفسيرات تنويرية من خلال التعليم ، وبالتالي كسر العقليات التي تروج لها منذ فترة طويلة الجماعات
الأصولية المتطرفة.

نحن ندين بقوة الحملة السلبية وخطاب الكراهية الموجهة ضد عضوات وأعضاء لجنة الحريات الفردية والمساواة من قبل من يدعون
التحدث باسم الإسلام. لا سيما وأن الإسلام لا يروج للظلم والتمييز. ونود هنا أن نؤكد أن دولة تونس لاتقف وحدها؛ إذ يمكن لمن
يشاركونها موقفها من المجتمع المحلي والأكاديميين والمجتمعات المدنية والقادة الدينيين في جميع أنحاء العالم أن يساعدوا بشكل رسمي
في تقديم الدعم بمبادرات رسمية للرؤى والتفسيرات التنويرية الإصلاحية؛ وهذا يشمل تطوير الفقه الإسلامي التقدمي وتنقيف الجمهور
والجماعات المهمشة مع فهم إسلامي متقاطع للمساواة بين الجنسين والقيم العالمية لحقوق الإنسان.

إننا وإذ نُحيي الخطوات التقدمية النموذجية التي اتخذتها تونس، نأمل أن تحذو الدول الأخرى ذات الأغلبية المسلمة حذوها سريعاً. ومع
هذه التطورات الإيجابية في تونس ، نرجو ان تحظى دولتكم بالرعاية والاستقرار السياسي والاجتماعي والإقتصادي المتواصل. وسنكون
سعداء للغاية بالعمل مع تونس على وضع استراتيجيات كي تُؤتي التوصيات التي قدمتها لجنة الحريات الفردية والمساواة ثمارها.

تفضلوا سيادتكم بقبول وافر الإحترام



عزت شمس الدين
رئيس التحالف

info@aim.ngo